مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تقييم أداء القطاع المصرفي الخاص بالاعتماد على نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
اسم الكاتب: د. عفيف صندوق، د. ياسر المشعل، علي حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5592
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تقييم أداء القطاع المصرفي الخاص بالاعتماد على نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الدكتور عفيف صندوق*
الدكتور ياسر المشعل**
علي حسن***

(تاريخ الإيداع 22 / 2 / 2021. قُبِل للنشر في 11 / 5 / 2021)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى تقييم أداء القطاع المصرفي الخاص في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الممتدة بين 2010-2018 وذلك من وجهة نظر رقابية خاصة بالمصرف المركزي للوقوف على نقاط القوة والضعف في القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية. حيث تم تجميع البيانات الإحصائية من الميزانيات الربعية الصادرة عن المصارف المحلية والبالغة 14 مصرف خاص تقليدي واسلامي بالإضافة الى بيانات سوق دمشق للأوراق المالية والبيانات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وتم تقييم أداء المصارف منفردة عن فترة الدراسة باستخدام نموذج CAMELS خلال فترة الدراسة. عمد الباحثون إلى استخدام مؤشرات كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق، بالإضافة إلى ذلك فقد حاول الباحثين دراسة أثر مخاطرة سوق الأوراق المالية على أداء القطاع المصرفي من خلال تشكيل محفظة من أسهم المصارف العاملة في سورية. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS من خلال اجراء اختبار التحليل التمييزي Discriminant Analysis وجود أثر لعدد من المؤشرات على أداء القطاع المصرفي وتم في النهاية الوصول إلى نموذج تقييم أداء اقطاع المصرفي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد والنموذج قادر على تفسير أداء القطاع المصرفي بنسبة 88.4%.

الكلمات المفتاحية: نموذج CAMELS، تقييم أداء القطاع المصرفي، مخاطرة سوق الأوراق المالية، مؤشرات تقييم الأداء، التحليل التمييزي Discriminant Analysis.

* أستاذ مساعد ، السياسة المالية، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
** دكتور، الاقتصاد المالي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
*** طالب دكتوراه ، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

Evaluating The Private Banking Sector Performance Depending On CAMELS: Applied Study On Private Banks Listed In Damascus Stock Market

Dr. Afif Sandouq[*]
Dr. Yaser Almeshaal[**]
Ali Hasan[***]

(Received 22 / 2 / 2021. Accepted 11 / 5 / 2021)

□ ABSTRACT □

The research aimed to assess the performance of the private banking sector in Syrian Arab Republic during the period between 2010-2018 from a supervisory prospect of the Central Bank to determine the strengths and weaknesses of the banking sector in Syrian Arab Republic. We gathered the statistical data issued by local banks (14 traditional and Islamic banks). The performance of the banks was evaluated separately using the CAMELS model, where the study showed average performance of the operating banks. The researchers deliberately used indicators of capital adequacy, asset quality, management efficiency, profitability, liquidity, and sensitivity to market risks. In addition, the researchers tried to study the effect of stock market risk on the performance of the banking sector by forming a portfolio of shares of banks operating in Syria. The results of the statistical analysis using the SPSS program, through the Discriminant Analysis test, showed the presence of an impact of a number of indicators on the performance of the banking sector. In the end, a model for evaluating the performance of the banking sector was obtained using a multiple regression model and the model is able to explain the performance of the banking sector by 88.4%.

Key words: CAMELS Model, Banking Sector Performance Evaluating, Stock Market Risk, Performance Indicators, Discriminant Analysis.

[*]**Associate Professor, Financial Policies, Department Of Banking And Insurance, Faculty Of Economics, Damascus University, Syria.**
[**]**Doctor, Financial Economics, Department Of Economics, Faculty Of Economics, Damascus University,Syria.**
[***]**Postgraduate Student , Financial Markets, Banking And Insurance Department, Faculty Of Economics, Damascus University, Syria.**

مقدمة:

يسهم النظام المالي القوي والكفوء في تقوية اقتصاد أي بلد، وعلى اعتبار أن القطاع المصرفي أحد أهم مكونات النظام المالي فإن وجود قطاع مصرفي سليم ومعافى يعتبر من الركائز الأساسية لنظام اقتصادي فوي وفعال؛ حيث توصلت العديد من الدراسات إلى أن البلدان التي تمتاز بنظام مصرفي متطور تنمو بشكل أسرع بكثير من البلدان ذات الأنظمة المصرفية الضعيفة وذلك كون الأنظمة المصرفية تمارس دورا مهما وحساسا في تشكيل رأس المال في الدول (Aspal & Dhawan; 2016; 10).

وعلى اعتبار أن البنوك تمثل قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، وتؤدي دوراً رئيساً في دعمه وتطويره، ووسيطاً أكثر أماناً بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها، فإن تقييم أدائها يعتبر ضرورة ملحة، لما له من أهمية بالغة في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للبنك، والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة له. وذلك لتحسين وتطوير أداء البنوك بما يضمن استمرارها قوية قادرة على مواجهة المنافسة، ويبقيها جاهزة لتستوعب الإمكانيات والتطورات التقنية والتكنولوجية (سعودي؛ 2018؛ 2).

مشكلة البحث:

يشكل القطاع المصرفي في سورية جزءاً غاية في الأهمية في الاقتصاد السوري وخصوصاً أن هذا القطاع يحتل حيزاً كبيراً في الاقتصاد السوري في ظل غياب تنوع الشركات المحركة للاقتصاد[1*]. ليس هذا فحسب بل أن تابعية المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية للشركاء الإستراتيجيين يجعل الاقتصاد رهينة في يد قرارات خارجية مما يحمل في طياته تهديدات للاقتصاد ككل، يضاف إلى ذلك الأزمة التي تعرضت لها البلاد خلال فترة ليست بالقصيرة استنزفت الكثير من الموارد الاقتصادية والمالية وأدت معها إلى تراجع في الدورة الاقتصادية وأداء المصارف بشكل خاص، الأمر الذي يحتم ضرورة تفعيل الرقابة اللصيقة والقريبة من أداء المصارف وكفاءتها الاقتصادية وبالتالي الوصول إلى صورة واضحة عن فاعلية عمل القطاع المصرفي ككل.

عملت العديد من الدراسات على تقييم أداء المصارف بناءً على نماذج متعددة حيث اعتمد بعضها على نظام التقييم المصرفي CAMELS (الفرا؛ 2009) (Lall & Agarwal؛ 2017)، أو باستخدام مؤشرات الأداء التشغيلي مع اهمال تقيم الإدارة والحساسية لمخاطر السوق (الناصر؛ 2012)، في حين عمد آخرون إلى اتخاذ نماذج مبسطة مثل نموذج العائد على حقوق الملكية ROE أو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (قريشي؛ 2004) (الهبيل؛ 2013)، وغيرها من الدراسات التي عملت في مجملها على دراسة حالات منفردة من المصارف والمقارنة فيما بينها. تكمن مشكلة الدراسة في أن معظم الدراسات عملت على دراسة حالة مصرف واحد أو عينة من المصارف والمقارنة فيما بينها الأمر الذي من الممكن أن يساعد على تحديد وضع المركز المالي وتقييم عمل المصرف مقارنة مع غيره لكن دون معرفة تأثيره على الاقتصاد ككل بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص. وكما هو الوضع في سورية فإن أداء القطاع المصرفي غير محدد وهو ما يمثل عقبة في وجه السلطات النقدية والاشرافية لمعرفة نقاط الضعف والقوة للجهاز المصرفي ككل مما يعرقل من فاعلية السياسات المعتمدة في رفع سوية الاقتصاد السوري، وهنا يمكن التعبير عن مشكلة البحث

[1*] وفقا للتقرير السنوي لعام 2019 والصادر عن سوق دمشق للأوراق المالية في عام 2020 فإن نسبة التداولات على قطاع المصارف الخاصة بلغ نحو 88.86 % من اجمالي تداولات السوق مما يشير إلى التوجه نحو الاستثمار في القطاع المصرفي بشكل كبير على حساب باقي القطاعات الأمر الذي يعكس من خلاله حساسية عالية.

بالتساؤل الرئيس التالي: هل يعتبر أداء القطاع المصرفي الخاص جيد وقادر على الاستمرار في أداء وظائفه من وجهة نظر الجهات الرقابية ممثلة بالمصرف المركزي؟

أهمية البحث وأهدافه:

يعتبر القطاع المصرفي الخاص في سورية من القطاعات حديثة النشأة والعهد والتي تعود بدايتها لما يقارب 16 عام منذ 2004[2*]، إلا أن المصارف الخاصة ما لبثت أن باشرت اعمالها ونشاطها في سورية حتى أصبحت ترزح تحت ضغوطات الأزمة التي بدأت منذ عام 2011، ومع العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية زادت معها الضغوط الاقتصادية على الدولة والتي أثرت بنتيجتها على سعر الصرف بشكل مباشر. كما أنه وبحسب التاريخ الاقتصادي فإنه عادة ما ترافق الأزمات السياسية او تؤدي في النهاية إلى أزمة اقتصادية نتيجة لتراجع الثقة بعمل الجهات الحكومية مما قد يدفع بالعملاء والمودعين لسحب ودائعهم ما يؤدي إلى خلق زيادة في ضغوطات السحب على الجهاز المصرفي ككل وقد يخلص في بعض الأحيان إلى حالات من الإفلاس التي تفضي بالنتيجة إلى انهيار النظام المصرفي خاصة والاقتصادي عامة؛ وهو ما يؤكده (Lall & Agarwal،2017 ،155) حيث يعتبرون أن تقييم أداء القطاع المصرفي مؤشر ومقياس فعال للتحقق من سلامة الأنشطة الاقتصادية، كما يرى آخرون أن الاقتصاديات التي تتمتع بقطاع مصرفي سليم تستطيع مواجهة الصدمات المالية السلبية والمساهمة بشكل إيجابي في استقرار النظام المالي ككل (Aldeen; et.al؛ 2020؛ 2)، وعليه فإنه من الضروري اختبار أداء وقوة متانة النظام المصرفي ومدى مقدرته على الاستمرار في عمله وتنفيذ مهامه.

عملت العديد من الدراسات على اختبار وتقييم أداء القطاع المصرفي في سورية إلا أنها انحصرت في مجملها على تقييم أداء المصارف منفردة ومقارنتها فيما بينها دون إعطاء نتيجة واضحة عن أداء القطاع المصرفي ككل، حيث لم يتمكن الباحثون من إيجاد نموذج لتقييم أداء القطاع المصرفي ككل وذلك من خلال البحث في الدراسات السابقة في القطاع المصرفي في سورية وهو ما يبرز الأهمية النظرية للبحث؛ أما من الناحية العملية فإن أهمية البحث تتمحور حول بضرورة وجود نموذج أو مؤشر يعمل على قياس وتقييم أداء القطاع المصرفي ليكون بمثابة أداة مساعدة لأجهزة السلطة النقدية والمالية في رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية بفاعلية وكفاءة. ويمكن تحديد أهداف البحث وفق التالي:

1. العمل على تقييم أداء القطاع المصرفي الخاص في سورية من خلال تقييم أداء المصارف بشكل مستقل لتصنيف المصارف الخاصة بين القوي والمتوسط والضعيفة.

2. الاعتماد على نتائج التقييم في تقديم نموذج قياسي قادر على تقييم أداء القطاع المصرفي في سورية مما يساعد السطات الاشرافية في رسم السياسات التي تتلاءم مع أداء المصارف في سورية.

فرضية البحث:

يحاول البحث التحقق من الفرضية التالية :هل يعتبر القطاع المصرفي الخاص في سورية ضعيف وغير قادر على الاستمرار في أداء مهامه ونشاطه ومن الممكن أن يتعرض للانهيار؟

[2*] تم افتتاح اول بنك خاص في سورية عام 2004 مصرف سورية والمهجر يليه في نفس العام المصرف الدولي للتجارة والتمويل ثم بنك بيمو السعودي الفرنسي.

منهجية البحث:

تم تجميع البيانات المالية الربعية الصادرة عن المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية والمنشورة على الموقع الخاص بكل مصرف بالإضافة إلى البيانات المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية وموقع سورية المركزي. وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي تم البحث في مقاييس تقييم أداء القطاع المصرفي وفق نموذج CAMELS للمصارف للوصول إلى نتائج تقييم أداء المصارف بشكل افرادي، ومن خلال استخدام التحليل التمييزي Discriminant Analysis تم تحديد المتغيرات التي تؤثر على نتائج تقييم القطاع المصرفي ككل وبالتالي تحديد المتغيرات الداخلة في نموذج التقييم وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression توصل الباحثون الى تحديد نموذج الدراسة وتقييم مقدرة النموذج على التعبير عن الظاهرة المدروسة.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: تحتم على الباحثين الاعتماد على الفترة الزمنية من 2010-2018 وذلك استنادا لبداية عمل سوق دمشق للأوراق المالية في عام 2010 على اعتبار أن أحد متغيرات الدراسة هو مخاطر سوق الأوراق المالية وحتى 2018 كون البيانات الخاصة بعام 2019 لم تنشر حتى تاريخ اعداد البحث.

الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.

مجتمع وعينة الدراسة: القطاع المصرفي الخاص في الجمهورية العربية السورية والمكون من 14 مصرف.

الدراسات السابقة:

1-دراسة **(Aldeen, Herianingrum & Al Agawany)** عام (2020) بعنوان **(Islamic vs. Conventional Banks in Syria: Analysis on Financial Performances)** (المصارف الإسلامية مقابل المصارف التجارية في سورية: تحليل الأداء المالي):

عملت الدراسة على تقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية من خلال اجراء تحليل مقارن للبحث حول العوامل الرئيسية المؤثرة على التمويل المتعثر في المصارف الإسلامية والتقليدية. وقد عملت الدراسة على اعتماد الحصر الشامل في تحليل بيانات المصارف الخاصة والإسلامية خلال الفترة 2011-2017 وتم استخدام تحليل T-student وتحليل Panel Data. خلصت الدراسة الى ان المصارف الإسلامية هي الأفضل من حيث جودة الأصول، كما أن القروض المتعثرة تخضع لتأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي وتغير سعر الصرف ونسبة التمويل الى الودائع ونسبة مصاريف التشغيل.

2-دراسة (زاده) عام (2018) بعنوان (دراسة مقارنة لمؤشرات الأداء المالي في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في كوردستان- العراق):

هدف البحث إلى قياس ومقارنة مؤشرات الأداء المالي لمصرفين في كوردستان- العراق أحدهما إسلامي والآخر تقليدي خلال المدة من 2012 إلى 2016، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لمجموعة من النسب المالية تندرج تحت مؤشرات الربحية، السيولة، الكفاءة وهيكل رأس المال والمقارنة فيما بين تلك المؤشرات الخاصة بالمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي. باستخدام برنامج اكسل تم اجراء المقارنة بين المؤشرات المحددة وكان قد توصل البحث إلى أن المصرف الإسلامي أفضل من المصرف التقليدي فيما يخص بالعائد على إجمالي الأصول، العائد إلى إجمالي حقوق الملكية، هامش الربح الصافي، والمصاريف التشغيلية إلى الإيرادات، بالإضافة إلى كونه أكثر ثباتاً في هذه المؤشرات وأفضل في نسبة السيولة النقدية بالرغم من كونه يمتلك سيولة عالية جداً الذي يدل على وجود كمية كبيرة من الأصول

النقدية عاطلة عن الاستثمار. أما فيما يخص هيكل رأس المال فهو أكثر متانة للمصرف التقليدي من المصرف الإسلامي، أي أكثر استقراراً من المصرف الإسلامي بالرغم من أن المصرف الإسلامي قد حقق رقماً كبيراً يدل على أمان كبير وبعد عن مخاطر العسر المالي. كما أن المصرف التقليدي أفضل من المصرف الإسلامي فيما يخص معدل استثمار الودائع.

3-دراسة (**Lall & Agarwal**) عام (2017) بعنوان (**A CAMEL Model Analysis of Select Public Sector Banks in India**) (تحليل نموذج **CAMEL** لعينة من بنوك القطاع العام في الهند):

قدمت الدراسة محاولة لتقييم الأداء والسلامة المالية لمجموعة مختارة من بنوك القطاع العام في الهند مثل BOB وBOI وCanara Bank وSBI وPNB وUnion Bank باستخدام منهج CAMEL باعتماد البيانات المالية للمصارف المذكورة عن الأعوام من 2013 إلى 2016. حيث اعتمدت الدراسة على استخدام نسبة كفاية رأس المال والتي يتم تقييمها بإحدى النسب التالية: رأس المال إلى مخاطر الأصول (CAR)، نسبة الديون إلى حقوق الملكية (D/E) أو نسبة السلف إلى الأصول (Adv/Ast). في حين أن جودة الأصول يمكن تقييمها بنسبة صافي القروض غير العاملة NPAs إلى صافي نسبة السلف (NNPAs/NA) أو إجمالي الاستثمارات إلى نسبة إجمالي الأصول (TI/TA) ويمكن تقييمها بنسبة التسهيلات الائتمانية المضمونة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية. وتقيس إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الودائع محدد الكفاءة الإدارية. في حين ناتج كل من نسبة ربح التشغيل إلى نسبة إجمالي الأصول (OP/TA) أو نسبة العائد على الأصول أو الدخل من غير الفوائد إلى نسبة الدخل الإجمالي يعطي مقياسا محددا لجودة الأصول. وتم تقييم السيولة بالاعتماد على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (LA/TA) أو الأصول السائلة للودائع تحت الطلب (LA/DD) أو حتى نسبة الجاهزية النقدية إلى الودائع. وقد لوحظ أنه في المتوسط SBI كان في أعلى المراكز يليه بنك BOB وPNB. كما لوحظ أن بنك Canara كان في أدنى مرتبة في نسب CAMEL المحددة، كما أشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من اختلاف ترتيب النسب، إلا أنه لا يوجد فرق معتد به إحصائيًا بين نسب CAMEL.

4-دراسة (هناوي) عام (2017) بعنوان (تحليل المحددات الداخلية لربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الأزمة – دراسة تطبيقية):

عملت الدراسة على تحليل المحددات الداخلية لربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الأزمة التي مرت بها سورية، من خلال جمع البيانات عن جميع المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2011-2015 وكان يبلغ عددها 11 عشر مصرفاً (بالإجمالي مصارف تقليدية دون وجود مصارف إسلامية). وتم اتخاذ الربحية كمتغّير تابع في الدراسة وتم احتسابه من خلال نسبة العائد على الأصول ROA، بينما كانت المتغيرات المستقلة هي كل من عمر المصرف، حجم المصرف، نسبة رأس المال، مؤشر التسهيلات الائتمانية المباشرة، جودة الائتمان، كفاءة الإدارة، كفاءة التكاليف، الدخل الناجم عن غير الفوائد، فروقات تقييم مركز القطع البنيوي، معدل الإيداعات لدى المصارف الأخرى ومعدل الاستثمار في الأوراق المالية. وتم تحليل النسب باستخدام برنامج SPSS من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد وفق طريقة المربعات الصغرى العادية.

وخلصت الدراسة إلى أن أرباح مراكز القطع البنيوي وجودة المحافظ الائتمانية ومعدل كفاءة التكاليف هو أبرز العوامل المؤثرة على الربحية، كما أنه وبحسب الدراسة المقدمة فإن مصارف بيمو والشرق يمكن اعتبارهما الأفضل نوعا ما من

التنويع الكبير من ناحية توظيف الأموال في المقابل فإن بنكي الأردن سورية وسورية والخليج يعانيان بشكل كبير في حين اعتبرت الدراسة أن باقي المصارف تكاد تكون متقاربة من حيث المؤشرات.

5-دراسة (النعيمي) عام (2017) بعنوان (تقييم أداء المصارف باستخدام أنموذج **PATROL** دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية العراقية):

هدف البحث إلى تقييم اداء المصارف باستخدام أحد النماذج الحديثة والتي لم يسبق استخدامها من قبل الا وهو أنموذج PATROL، يعد النموذج أحد نماذج الانذار المبكر، ويتكون من خمس مكونات وهي: كفاية راس المال (PAT = رأس المال/مجموع الموجودات)، الربحية (1R = صافي الربح إلى حقوق المساهمين)، مخاطر الائتمان (2R = مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى اجمالي الائتمان)، التنظيم (O = عدد الموظفين الذين ادخلوا دورات تدريبية إلى عدد الموظفين الاجمالي)، والسيولة (L = الموجودات النقدية/مجموع الموجودات). شملت عينة البحث ثمانية مصارف أهلية عراقية بالاعتماد على بياناتها المالية عن عام 2012 ومن خلال ترجيح المتغيرات المحددة في البحث تم التوصل الى النموذج التالي: P=25%*PAT+25%*R1-15%R2+10%*O+25%*L. وخلصت الدراسة الى إمكانية ترتيب المصارف تنازليا بناء على مخرجات النموذج، ابتداءً بالمصارف ذات الاداء الجيد وانتهاءً بالمصارف الاقل أداء، حيث كان أفضلها مصرف كوردستان اذ أن قيمة نموذج PATROL بلغت 0.40 في حين أسوأ المصارف كان مصرف دجلة والفرات بقيمة لم تتعدى 0.20.

6-دراسة (شاهين ومطر) عام (2011) بعنوان (نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين – دراسة تطبيقية):

حاولت الدراسة التوصل إلى تحديد أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها، وذلك بهدف التعرف على أوضاع تلك المنشآت في وقت مبكر مما يسمح للجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت الملائم. وقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (Stepwise Analysis) للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في بناء النموذج مما يمكن من التمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة قبل وقوع التعثر بسنتين وتم احتساب النسب المالية لعينة من ثمانية بنوك أربعة منها متعثر والنصف الأخر غير متعثر، وذلك عن الفترة ما بين 1997 حتى 2007 وخرجت الدراسة الى النموذج التالي:

Z=2.347-22A8 +37.810A11- 14.905A1-7.261A. وتم اختبار النموذج وتبين انه قادر على التنبؤ بالتعثر والتمييز بين المنشآت المصرفية المتعثرة والمنشآت المصرفية غير المتعثرة بدقة تعادل (75%، 75%، 62.5%) في السنة الأولى والثالثة والرابعة قبل حدوث التعثر على التوالي.

على الرغم من أن الدراسة المقدمة تعتمد على نموذج CAMELS لتقييم أداء المصارف الخاصة بشكل افرادي وهو ما تم اعتماده في العديد من الدراسات السابقة، إلا أن نتائج الدراسات السابقة كانت محصورة بتقييم المصارف منفردة واجراء مقارنة بين المصارف في حين أن الدراسات لم تتطرق إلى تقييم أداء القطاع المصرفي ككل وهو ما يميز دراستنا المقدمة. أما من ناحية التطبيق العملي فإن الاعتماد على التحليل التمييزي في بناء نموذج تقييم لأداء المصارف كان قد تم استخدامه في دراسة شاهين ومطر إلا انه قد انحصر في دراسة المصارف منفردة بينما هدفت دراستنا في تحليل القطاع ككل هو أمر لم نلحظه في الدراسات السابقة.

الإطار النظري من الدراسة:

أداء القطاع المصرفي:

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام، ويكاد أن يكون البعد الأكثر أهمية والذي يتمحور حوله وجود المنظمة من عدمه، حيث يمثل انعكاسا لمقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها على المدى الطويل من خلال استغلال مواردها الداخلية مع مراعاة تأثيرات البيئة الخارجية، اذ يمكن النظر الى تقييم الأداء على اعتباره تقييما لمخرجات المنظمة وفقا لمدخلاتها (سعودي؛ 2018؛ 3-10). إن تقييم الأداء يعتبر ركيزة أساسية في الوقوف على نتائج أعمال المنظمة لتحليل عوامل القوة والضعف فيها، حيث أن تحديد عوامل الضعف في المنشأة يعتبر الغاية الرئيسية لتقييم الأداء لإيجاد الحلول للمشاكل القائمة واتخاذ الإجراءات التصحيحية للعقبات التي تهدد كيان المنظمة أو على اقل تقدير تزيد من تكاليفها وتخفض من أرباحها. يلعب القطاع المصرفي دورا حيويا في الاقتصاد حيث أن زيادة أداء القطاع المصرفي سوف ينتج عنه ازدهار في الاقتصاد مما يعكس أهمية هذا القطاع على المستوى الكلي (Hamza and Khan؛ 2014؛ 444). إن أداء القطاع المصرفي بشكل عام هو انعكاس لنتائج الأداء الجزئي للمصارف العاملة في هذا القطاع ككل وبالتالي فإن سلامة أداء المصارف سوف يظهر جلياً بسلامة أداء القطاع المصرفي ككل.

تقييم أداء القطاع المصرفي:

عملت معظم اللجان الاقتصادية النقدية منها والمالية على وضع المعايير والقواعد اللازمة لرفع مستوى الأمان المصرفي وضمان رفع أداء المصارف بشكل يساعد على صون وحماية أموال المودعين ويدفع المخاطر المتنوعة التي قد تعصف بالاقتصاد جراء انهيار القطاع المصرفي. وقد عملت لجنة بازل على اجراء تعديلات متلاحقة ومتتالية على قرارتها بما يزيد من مستوى ضمان أداء عمل القطاع المصرفي، وعلى الرغم من أن لجنة بازل III كانت قد طالبت بألا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 8% –وهو ما رفع مستوى الدعائم الأساسية عما كانت في مقررات لجنة بازل II– إلا أنها ما لبثت أن طالبت بزيادة هذه النسبة من 8% حتى 10.5% (الأعاجيبي وآخرون؛ 2018؛ 136). وكانت اللجنة أوصت بضرورة اعتماد مؤشر CAMELS في تقييم الأداء المصرفي وعليه سيتم الاعتماد على المؤشرات الرئيسية للنموذج في تقييم الأداء المصرفي.

متغيرات الدراسة:

1- نسبة كفاية رأس المال :**Capital Adequacy Ratio (R1)** يعتبر مؤشر كفاية رأس المال من المؤشرات الوقائية والتي تعطي صورة واضحة عن قاعدة حماية أموال المودعين (عبد الغفار؛ 2008؛ 302-303) اذ يتم اعتبارها كوسيلة ضمان لتغطية جزء من التزامات المصرف (ابن سفاع؛ 2008؛ 18). وبناءا على الوظائف المرتقبة من حيث أداء رأس المال يمكن تقييم مؤشر كفاية رأس المال بحسب احدى النسب التالية وفقا لمقررات بازل يتم تحديد نسبة كفاية رأس المال من خلال الاعتماد على الأموال الخاصة الصافية (التي تمثل الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة) منسوبة إلى الموجودات والحسابات خارج الميزانية المثقلة بالمخاطر + مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية (أحمد؛ 2013؛ 308:310).*[3]

[3] **مخاطر السوق: تتمثل بالمخاطر الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم، وتنشأ نتيجة تغيرات أو تحركات في معدلات السوق والأسعار، وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها على كل من الأصول والالتزامات، وتتضمن المخاطر السوقية كل من مخاطر معدلات أسعار الفائدة، مخاطر تسعير الأصول ومخاطر أسعار الصرف.**

2- نسبة حقوق الملكية إلى الودائع :**Equity to Deposit (R2)** تفيد هذه النسبة في إعطاء صورة عن وظيفة رأس المال المتمثلة بالوظيفة الوقائية، فارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة الأموال الخاصة للمصرف على تغطية نسبة أعلى من الودائع ما ينعكس بشكل إيجابي على الملاءة المالية للمصرف وبالتالي على الأداء المالي له على اعتبار أن الملاءة المالية جزء من الأجزاء المعبرة عن الأداء.

3- نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات **Equity to Liabilities (R3)**: انطلاقاً من وظيفة أرس المال كأداة ضمان لتغطية جزء من الالتزامات، فارتفاع النسبة دلالة على زيادة قدرة المصرف على حماية أموال دائنيه من أمواله الخاصة.

4- نسبة القروض المتعثرة **Non-Performance Loan (R4):**تعبر بشكل أدق عن مدى قدرة المصرف على استرداد قروضه المتعثرة وعليه فإن انخفاض هذه النسبة يظهر أداءً أعلى للبنك الأمر الذي يتيح الفرصة أمام المصرف في التوسع في منح القروض التي تنعكس بشكل إيجابي على ربحية المصرف ومنه رفع أداءه المالي وتعطى بنسبة القروض المتعثرة بعد خصم مخصص تدني القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض (Masood. et.al؛ 2016؛41). حيث يعبر هذا المؤشر عن جودة الأصول وذلك للحكم على كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار سياساته الائتمانية، وسياسة استخدام الأموال (سعودي؛ 2018؛ 39). فالأصول ذات الجودة المنخفضة عادة ما يكون لديها احتمال أكبر لتصبح أصولًا غير عاملة، والأصول غير العاملة عادة ما تكون ديونًا معدومة متخلفة عن السداد أو على وشك التخلف عن السداد (Omar; et.al؛ 2016؛ 40).

5- نسبة الأصول المولّدة للدخل إلى إجمالي الأصول [4]**Earning Assets to Total Assets (R5)**: تعتبر هذه النسبة عن المفهوم الثاني لجودة الأصول، زيادة النسبة المذكورة يشير إلى ارتفاع كفاءة المصارف في استثمار الأصول وزيادة اهتمام المصارف باقتناء الأصول المنتجة مقارنةً بإجمالي الأصول (الناصر، 2013، 40).

6- نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى اجمالي الأصول :**Weighted Risk Assets to Total Assets (R6)** توضح بيانات هذه النسبة المفهوم الثالث لجودة الأصول، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى زيادة مخاطرة المصارف في استثمار الأصول (الناصر، 2013، 40).

7- كفاءة الإدارة **Management Efficiency (R7)**: تعطي النسبة تحليلاً لقياس كفاءة وفعالية الإدارة من خلال اتخاذ قرارات حاسمة حسب إدراكها للمخاطر، حيث يتم تقييم كفاءة الإدارة من خلال نسبة المصاريف الإدارية من غير التشغيلية إلى اجمالي الدخل وكلما انخفضت النسبة دلت على ارتفاع كفاءة الإدارة (Aspal, et.al؛2016 ؛.12)

8- نسبة العائد على حقوق الملكية **Return on Equity (R8):**يقيس المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، حيث أن ارتفاع النسبة المذكورة هو دليل على كفاءة المصرف، وقد يكون في مؤشرا للمخاطرة العالية الناجمة عن الرافعة المالية، وفي حين انخفاضه قد يعكس تمويل متحفظ من القروض ويعطى وفقاً بنسبة صافي الربح قبل الضريبة إلى حقوق الملكية (سعودي؛ 2014؛ 45). حيث تعتبر الربحية الغاية والهدف النهائي للنشاط الاقتصادي لأي منشأة اذ تعتبر عاملاً هاماً في توليد رأس المال، وعلى اعتبار القطاع المصرفي هو منشأة اقتصادية فهو يهدف للربحية التي من شأنها أن تعمل على تعزيز متانة عمل وقوة القطاع المصرفي.

[4] **الأصول المولّدة للدخل هي إجمالي الأصول مطروح منه كل من النقدية والأرصدة لدى المركزي والأصول غير الملموسة والأصول الثابتة والوديعة المجمدة لدى المركزي بالإضافة إلى الجزء من الأرصدة لدى المصارف الأخرى التي لا يتقاضى عليها المصرف فوائد.**

9- نسبة العائد على الأصول **Return on Assets (R9):** يقيس المؤشر الأثر المزدوج للكفاءة في إدارة التكاليف، حيث يتم احتساب المؤشر من خلال نسبة الربح قبل الضريبة إلى اجمالي الأصول وبالتالي فإن ارتفاع النسبة المحددة يدل على كفاءة سياسات المصارف الاستثمارية وبالتالي زيادة انتاجية أصول المصرف. (الحسين؛ 2016: 82).

10- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول :**Circulating Assets to Total Assets (R10)** وتمثل أحد نسب السيولة التي تعبر عن مدى النقدية المتوفرة لدى المصرف دون أن يتحمل خسائر أو تكلفة عالية، حيث تعبر الأصول السائلة عن النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والارصدة لدى المصارف مطروحاً منها ودائع المصارف (Aspal & Dhawan؛ 2016؛ 12)؛ فقد تتعرض المصارف لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها في حال عدم توافر السيولة الكافية لديها مما يفقد ثقة العملاء فيها الأمر الذي قد يدفع العملاء للتهافت نحو سحب ودائعهم مما يضع المصرف تحت مخاطرة الانهيار والافلاس، لذا يمكن اعتبار معيار السيولة المصرفية من أهم المقاييس للوقوف على قدرة المصارف في مواجهة طلبات السحب من المودعين سوآءاً على الأجل القصير أو المتوسط.

11- نسبة توظيف الودائع **Loans to Deposits (R11):** وهي تعبر عن نسبة القروض (التسهيلات الائتمانية) إلى الودائع وتمثل مقدرة المصرف على تلبية طلبات الاقتراض الممولة بالودائع (أبو رحمه؛ 2009؛ 29)، انخفاض النسبة المحددة يدل على انخفاض معدل تمويل القروض من خلال الودائع مما يعطي للمصرف متانة أكبر لمواجهة طلبات السحب (Rozani & Abdul Rahman؛ 2013؛ 40).

12- فجوة الفائدة (:**R12**) تمثل هذه النسبة حساسية المصرف للمخاطر التي قد يتعرض لها بسبب التغيير في ظروف السوق، والتي تؤثر سلبًا على الأرباح ورأس المال، حيث أن أبرز المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف هي المرتبطة بالتغيرات في أسعار الفائدة، حيث تؤثر هذه التغييرات على قدرة البنك على الكسب من العمليات التشغيلية (الفرا؛ 2013؛ 113). ويتم احتسابها بنسبة الموجودات الحساسة لمخاطر سعر الفائدة (صافي القروض، صافي الاستثمارات، والنقدية) إلى المطلوبات الحساسة لمخاطر سعر الفائدة (الودائع والأموال المقترضة) (Aspal & Dhawan؛ 2016؛ 12).

13- مخاطرة سوق الأوراق المالية **Stock Market Risks (R13):** وفقا لمطالعات الباحثين فقد تجاهلت معظم الدراسات السابقة جانب مخاطر سوق الأوراق المالية والذي ينعكس أثره على أداء المصارف بشكل أو بآخر، وعليه نرى أنه من الضروري أخذه بعين الاعتبار وذلك من خلال انشاء محفظة من أسهم المصارف العاملة وتقييم مخاطرة المحفظة بالاستعانة بنظرية ماركويتز. حيث تم الاستعانة ببرنامج Excel لبناء مصفوفة التباين المشترك للمحفظة معتمدين على أوزان نسبية متساوية للأوراق المالية الداخلة في احتساب مخاطرة سوق الأوراق المالية بشكل ربعي بدءا من 2010 والجدول رقم (1) يوضح مخاطرة محفظة أسهم الأوراق المالية الخاصة بالمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.[5]

[5] **تم الاعتماد على قانون المحفظة $\sigma=w1^2+w2^2+2w1w2\ Cov1,2$ بالاعتماد على مصفوفة التباين المشترك للأوراق المالية المشكلة لمحفظة أسهم المصارف الخاصة في سوق دمشق للأوراق المالية.**

الجدول (1) مخاطرة محفظة أوراق المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة 2010-2018

ربع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
1	0.007187	0.01052	0.00392	0.00359	0.00341	0.00168	0.00579	0.00965	0.00619
2	0.013142	0.02217	0.05713	0.01390	0.00281	0.00146	0.00488	0.00424	0.00448
3	0.004562	0.03323	0.03098	0.00594	0.00280	0.00133	0.00290	0.00487	0.00968
4	0.010288	0.00619	0.02256	0.00236	0.00325	0.00367	0.00491	0.00873	0.00262

المصدر: اعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel.

من الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض مخاطرة المحفظة المالية التي تم تشكليها وعلى الرغم من أنه مؤشر إيجابي إلا أنه قد يكون مرده لعدم كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية وبالتالي انخفاض مستوى التقلبات في السوق المالية وهو ما يتم ترجمته بعدو وجود تقلبات كبيرة في أسعار الأسهم.

تقييم أداء القطاع المصرفي وبناء نموذج الدراسة:

يتم استخدام اختبار التحليل التمييزي والذي يشترط وجود متغير ترتيبي يعمل على ربط متغيرات الدراسة وبذلك تم اعتماد قيم نموذج CAMELS للمصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية كمتغير ترتيبي لتقييم أداء القطاع المصرفي حيث يتكون النموذج المذكور من النسب (12R1,R4,R7,R9,R11,R) مع الأخذ بعين الاعتبار إعطاء وزن نسبي لكل نسبة وفقاً لأهميتها على الترتيب (0.10) (0.10) (0.15) (0.25) (0.2) (0.2).

الجدول رقم (2) مؤشر CAMELS للمصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 2010-2018

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	CAMELS
الأردن	3.167	3.167	2.958	3.000	3.625	2.083	1.792	2.333	2.542	2.741
الدولي	3.167	2.750	2.750	2.750	2.958	2.958	2.792	2.250	3.167	2.838
الدولي الإسلامي	3.167	2.958	3.167	3.167	2.958	2.542	2.333	3.167	3.167	2.958
الشام	3.167	3.167	3.167	2.625	2.417	2.542	2.000	2.500	2.958	2.727
الشرق	2.500	2.958	2.750	2.333	2.333	2.083	1.917	2.333	3.167	2.486
العربي	3.167	3.167	2.542	2.333	2.750	2.208	2.083	2.333	3.167	2.639
المهجر	3.167	3.167	2.958	2.958	3.167	2.167	2.333	2.792	3.083	2.866
بنك البركة	2.417	2.458	2.542	2.542	2.000	2.000	1.833	2.292	2.750	2.315
بيبلوس	3.167	2.958	2.750	2.333	2.333	2.667	2.833	2.958	3.167	2.796
بيمو	3.167	2.958	2.958	2.958	2.958	2.750	2.958	2.958	3.167	2.981
سورية والخليج	2.958	2.958	2.958	2.542	3.625	3.417	2.750	3.000	3.625	3.093
عودة	2.958	2.750	2.750	2.333	2.542	2.750	2.083	2.250	2.792	2.579
فرانسبنك	2.958	2.958	2.750	2.333	2.333	2.042	2.208	2.333	2.958	2.542

قطر الوطني	2.292	2.417	1.750	1.833	1.958	1.833	1.833	2.000	2.625	2.060

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel.

الجدول رقم (2) يوضح قيم نموذج CAMELS للمصارف خلال فترة الدراسة حيث من الملاحظ أن أداء المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 2010 – 2018 لا يتعدى أن يخرج من مستوى الأداء المتوسط والذي يحتاج إلى اهتمام كبير ورقابة أكثر صرامة لتصحيح العديد من الأخطاء في العمل المصرفي والتي من الممكن في حال اهمالها أن تتسبب في انتقال القطاع المصرفي إلى الأداء الضعيف الذي يحمل معه اثارا سلبية على القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد ككل، ومن الملاحظ من الجدول أدناه أن بنك قطر الوطني هو الأفضل مقارنة ببقية المصارف ولكن قد يكون ذلك بسبب ارتفاع نسب السيولة في المصرف مما يحمل في طياته مشكلة تجميد الأموال لأغراض التحوط، في حين أن أكثر البنوك عرضة لضعف الأداء هو مصرف سورية والخليج والذي حاز على قيمة نموذج CAMELS بمقدار 3.095 وهي الأعلى بين مصارف الدراسة.[6]

جدول رقم (3) المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance	Skewness	Std. Error	Kurtosis	Std. Error	Normal Distribution
R1	36	0.154537	0.350448	0.258993	0.050567	0.003	-0.360	0.393	-0.720	0.768	طبيعي
R2	36	0.126963	0.297616	0.221644	0.047938	0.002	-0.349	0.393	-0.517	0.768	طبيعي
R3	36	0.116772	0.258194	0.194705	0.037705	0.001	-0.368	0.393	-0.395	0.768	طبيعي
R4	36	0.018956	0.285933	0.143206	0.078876	0.006	0.055	0.393	-0.696	0.768	طبيعي
R5	36	0.325853	0.633766	0.428562	0.094096	0.009	1.005	0.393	-0.445	0.768	غير طبيعي
R6	36	0.318485	0.540710	0.428688	0.057328	0.003	0.058	0.393	-1.006	0.768	طبيعي
R7	36	-3.294742	0.996034	0.503618	0.687500	0.473	-5.059	0.393	28.369	0.768	غير طبيعي
R8	36	-0.090873	0.397515	0.120845	0.131298	0.017	0.999	0.393	-0.166	0.768	طبيعي
R9	36	-0.020184	0.102636	0.025351	0.030701	0.001	1.246	0.393	0.487	0.768	غير طبيعي
R10	36	0.322969	0.632634	0.526967	0.095588	0.009	-0.951	0.393	-0.527	0.768	طبيعي
R11	36	0.192718	0.602100	0.329260	0.140923	0.020	0.844	0.393	-0.955	0.768	طبيعي
R12	36	0.792144	1.179862	0.934815	0.103676	0.011	0.930	0.393	0.286	0.768	طبيعي
R13	36	-0.722227	4.294727	0.000000	1.014185	1.029	2.793	0.393	8.955	0.768	غير طبيعي
Valid N (listwise)	36										

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

من خلال معاملات الالتواء والتفرطح نلاحظ أن المتغيرات (9R5, R7, R) لا تتمتع بالتوزيع الطبيعي وذلك وفقا للجدول رقم (3)، بينما تتوزع بقية المتغيرات طبيعيا.

[6] **للاطلاع على جدول القيم وتحديد المؤشرات وفقا لنموذج CAMELS انظر (Masood; et.al; 2016; 40)) (بوهريرة ومصيطفى؛ 2017؛ 123)**

هذا ويعتمد اختبار التحليل التمييزي Discriminant Analysis على قيم المعامل Wilks Lambda الذي يشترط أن تتوزع المتغيرات بشكل طبيعي وهو ما لاحظناه من خلال الجدول رقم (3) يوضح المقاييس الوصفية والتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة. وباستخدام طريقة Stepwise نخلص الى الجدول رقم (4).

يلاحظ من الجدول رقم (4) معنوية المتغيرات التي تم انتقاؤها بطريقة Stepwise وبالتالي إمكانية الاعتماد على هذه المتغيرات، بينما يتم استبعاد بقية المتغيرات لعدم معنويتها في تفسير الظاهرة المدروسة. أما الجدول رقم (5) يظهر تأكيد آلية الانتقاء بالنظر إلى معنوية معامل Wilks Lambda حيث تم انتقاء المؤشرات التي تتمتع بمعامل F Fisher كبير وقيمة معامل Wilks' Lambda صغير (مطر؛ 105؛ 2010).

الجدول (4) مخرجات اختبار التحليل التمييزي Variables Entered/Removed[a,b,c,d]

Step	Entered	Removed	Wilks' Lambda Statistic	df1	df2	df3	Exact F Statistic	df1	df2	Sig.
1	R4		.651	1	1	34.000	18.226	1	34.000	.000
2	R1		.512	2	1	34.000	15.708	2	33.000	.000
3	R7		.382	3	1	34.000	17.222	3	32.000	.000
4	R9		.308	4	1	34.000	17.382	4	31.000	.000
5	R11		.238	5	1	34.000	19.187	5	30.000	.000
6	R8		.139	6	1	34.000	29.889	6	29.000	.000
7		R4	.141	5	1	34.000	36.673	5	30.000	.000
8	R13		.116	6	1	34.000	36.751	6	29.000	.000

At each step, the variable that minimizes the overall Wilks' Lambda is entered.

a. Maximum number of steps is 26.

b. Minimum partial F to enter is 3.84.

c. Maximum partial F to remove is 2.71.

d. F level, tolerance, or VIN insufficient for further computation.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (5) معنوية معامل Wilks' Lambda

Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	Df	Sig.
1	.116	66.718	6	.000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (6) معاملات الانحدار المتعدد [a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.069	.313		3.410	.002
	R1	4.058	.840	.405	4.829	.000
	R4	.387	.654	.060	.592	.558
	R7	.303	.050	.411	6.005	.000
	R8	8.944	1.926	2.319	4.645	.000
	R9	-44.017	8.184	-2.669	-5.379	.000
	R11	-2.322	.410	-.646	-5.659	.000
	R13	.096	.039	.192	2.440	.021

a. Dependent Variable: CAMELS

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

وعليه يكون المتغيرات الداخلة في تفسير وتقييم أداء القطاع المصرفي هي (R1, R4, R7, R8, R9, R11, R13) ممثلة عن المتغيرات كفاية رأس المال، نسبة جودة الأصول، كفاءة الإدارة، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، توظيف الودائع، مخاطرة سوق الأوراق المالية.

يوضح الجدول رقم (6) معنوية معاملات الانحدار للمتغيرات الداخلة في الاختبار. حيث من الملاحظ أن متغير العائد على حقوق الملكية 4R غير معنوي عند مستوى دلالة 5% مقارنة ببقية المؤشرات التي تعتبر معنوية حتى عند 1%، وبالتالي يتم استثناء المتغير المذكور وإعادة اختبار الانحدار المتعدد. ويظهر الجدول رقم (7) معنوية معاملات الانحدار المستخدمة وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها في بناء نموذج الانحدار الذي يعبر عن أداء القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية.

الجدول (7) معاملات الانحدار المتعدد[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.135	.289		3.928	.000
	R1	4.185	.803	.418	5.211	.000
	R7	.309	.049	.419	6.320	.000
	R8	9.360	1.773	2.427	5.279	.000
	R9	-45.833	7.502	-2.779	-6.109	.000
	R11	-2.479	.310	-.690	-7.983	.000
	R13	.096	.039	.191	2.466	.020

a. Dependent Variable: CAMELS

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

وعليه يمكن التعبير عن النموذج التنبؤ بأداء القطاع المصرفي وفقا لما يلي:

Banking Estimation Model =1.135 + 4.185*R1 + 0.309*R7 + 9.360*R8 − 45.833*R9 − 2.479*R11 + 0.096*R13

مما سبق نلاحظ أن أكثر المتغيرات تأثيرا على أداء المصارف هو 8R بالقيمة الموجبة حيث أن تغير العائد على حقوق الملكية بمقدار وحدة واحدة سوف يسبب تغيراً بأداء القطاع المصرفي بمقدار 9.360 بنفس الاتجاه في حين أن العائد على الأصول سوف يؤثر بشكل عكسي وبمقدار 45.833 مرة عند كل تغير في قيمة العائد على الأصول بمقدار وحدة واحدة. ومن الملاحظ أن مخاطرة سوق الأوراق المالية تلعب دورا على أداء القطاع المصرفي وبمقدار 0.096 عند كل تغير بمقدار وحدة واحدة وهو ما كان مغفلا في كثير من الدراسات.

وبالعودة إلى الجدول (8) نلاحظ أن مستوى الارتباط 94% وهو يعتبر قوي جداً، كما ان معامل التحديد R^2يبلغ 88.4% وهي نسبة عالية جداً وتشير إلى أن النموذج قادر على تحديد وتقييم أداء القطاع المصرفي بمقدار 88.4% وفقاً للمؤشرات المستخدمة في الدراسة.

الجدول (8) معنوية النموذج[b]

					Change Statistics					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	Durbin-Watson
1	.940[a]	.884	.860	.190	.884	36.751	6	29	.000	1.952

a. Predictors: (Constant), R13, R7, R1, R9, R11, R8

b. Dependent Variable: CAMELS

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

النتائج و المناقشة:

1- على الرغم من أن اداء القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية يعتبر متوسطاً إلا انه لا يمكن اعتباره جيداً.

2-وفقاً لتقييم نموذج CAMELS على المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 2010-2018 يمكن ترتيب المصارف وفقا لقيم النموذج حيث كان بنك قطر في المرتبة الأولى من حيث كفاءة الأداء والفعالية، في حين حل بنك سورية والخليج في المرتبة الأخيرة مشيراً إلى جوانب سلبية في أداء المصرف، في حين تمركزت بقية المصارف بشكل عام في نقطة الأداء المتوسط غير الجيد ولكن القادر على الاستمرار في أداء مهامه.

3-لاحظنا أن مخاطرة سوق الأوراق المالية لها أثر على أداء القطاع المصرفي حيث أن تغير في مخاطرة سوق الأوراق المالية بمقدار وحدة واحدة سوف يعمل على تغير الأداء بمقدار 0.096 وبنفس الاتجاه.

4-يعتبر مؤشر العائد على الأصول هو الأكثر حساسية في النموذج المقترح حيث أن تغير قيمة المؤشر بمقدار وحدة واحدة سوف يسبب تغيرا في الأداء بقيمة 45.833 وبالاتجاه المعاكس.

الاستنتاجات و التوصيات:

التوصيات:

1-الأداء المتوسط للقطاع المصرفي في سورية يتطلب رقابة واشراف إضافي من قبل البنك المركزي والعمل على البحث لتطوير ورفع سوية أداء المصارف العاملة من خلال توجيه المراكز القيادية في المصارف نحو ضرورة الالتزام بمتطلبات الحماية وفق مقررات بازل III ما يخلق المزيد من المتانة والأمان في القطاع المصرفي.

2-إن احتمالية تعرض بنك سورية والخليج للإفلاس يهدد النظام المصرفي ككل الأمر الذي يستدعي من مفوضية الحكومة البحث في سجلات المصرف عن نقاط الضعف في المصرف والعمل على تداركها وتلافيها مما يبعد شبح الإفلاس عن المصرف المذكور.

3-لابد من تشجيع المصارف الخاصة لرفع سوية الأبحاث والتطوير لديها بما يتلاءم مع نتائج اعمالها لتساعدها على تحسين مستوى أدائها وليس التمركز فقط في الحد المتوسط.

4-يجب إيلاء مؤشر العائد على الأصول أهمية كبيرة من قبل السلطات الاشرافية والرقابية ممثلة بمصرف سورية المركزي وذلك من خلال البحث في طبيعة الأصول لدى المصارف ومدى القيم الحقيقية لهذه الأصول والتحقيق في مدى المخاطر المحيطة بها، وذلك طبعا دون اهمال بقية مؤشرات النموذج.

5-ان الدراسة المقدمة تعتبر اضاءة هامة في إيلاء القطاع المصرفي اهتماماً خاصاً من خلال العمل على تقييم أداء القطاع المصرفي على المستوى الكلي، وبالتالي فهي تعتبر بداية لتعميق البحث والدراسة التفصيلية في هذا القطاع تبعاً للمستوى الكلي. وعلى سبيل المثال يمكن البحث في دراسة مقارنة لتقييم أداء القطاع المصرفي الخاص مع القطاع المصرفي العام مما يعكس القطاع المصرفي ككل، أو يمكن دراسة مدى تطبيق المعيار الدولي رقم 9 على أداء القطاع المصرفي بالاعتماد على النموذج المقترح.

References:

1. abn sifae, ealia mansur muhmd. taqyim al'ada' biastikhdam namudhaj CAMEL: Dirasat Tahliliat Li'ada' Albank Al'ahlii Alyamanii Lilsanawat 2003-2007. Majalat Aleulum Al'iidariat Walaiqtisadiat, Mij. 2008.

2. 'Abu Rahmat, Sayrayn. Alsuyulat Almasrifiat Wa'athariha Fi Aleayid Walmukhatarat - Dirasatan Tatbiqiatan Ealaa Almasarif Altijariat Alfilastiniati. Risalat Majstayr Ghyr Minshurati. Aljamieat Al'iislamiat - Ghazata. Kuliyat Altijarati. Qism 'Iidarat Al'aemal.

3. 'Ahmad, Nusal. Dirasat Tahliliatan Limakhatir Alsuyulat Biastikhdam Kashf Altadafuq Alnaqdii Mae Bayan 'Athraha Ealaa Kifayat Ras Almal Fi Alqitae Almasrifii - Dirasatan Tatbiqiat Fi Masrif Alraafidin. Majalat Kuliyat Baghdad Lileulum Alaiqtisadiat. Aleadad 36.

4. Al'aeajibiu, Eaqil; Almuswi, Maythm; Daghim, Eala'. Qias Kafa'at 'Iidarat Ras Almal Wfq Mutatalabat Lajnat Bazil Iii Watathiriha Ealaa Suyulat Almasarif Altijariat Alkhasat - Dirasatan Tatbiqiatan Fi Masrif Alaitiman Aleiraqii. Jamieat Tkryt - Kuliyat Al'iidarat

5. Almasheal, Yasr; Zarir, Ranya. Qias Alaijhad Fi Alqitae Almasrifii Dirasatan Tatbiqiatan Ealaa Alqitae Almasrifii Alsuwrii. Majalat Jamieat Himata. Almajalid Althaalith. Aleadad Alththalith Eashr. 2020.

6. Bwahrirat, Eibas; Musitafaa, Eabd Allatif. Tahlil Muasharat Alsalamat Almasrifiat Fi Aljazayir - Halat Bank Agb- Cpa. Almajalat Aljazayiriat Liltanmiat Alaiqtisadiat. Eadad 07. Disimbir. 2017. Alsafahat: 107-125.
7. Alhusayn, Bisamu. Aleawamil Almuatharat Ealaa Rabhiat Almasarif Alkhasat Fi Suriat - Dirasat Tatbiqiat. Majalat Jamieat Albueth. Almajalad 38. Aleadad 33. 2016. Alsafahat: 71-104.
8. Zadah, Ruhat. Dirasat Mqarnt Limuashirat Al'ada' Almalii Fi Almasarif Altaqlidiat Walmasarif Al'iislamiat Fi Kurdistan- Alearaq. Majalat QaڵAa Zanist Aleilmiat. Almajald: 3. Aleadad 2. 2018. Alsafahat: 750-770.
9. Saeudi, Nadiat. Madaa Aistakhdam Al'asalib Alhadithat Limuraqabat Altasyir Fi Qias Wataqyim 'Ada' Albunuik Altijariat Aljazayiriati. 'Atrawhat Dukturah. Jamieatan Muhamad Bawdiaf Bialmasilat - Kuliyat Aleulum Alaiqtisadiat Waltijariat Waeulum Altasyyr. Qism Aleulum Altijariat. 2018.
10. Shahina; Ealy, Matr; Juhad. Namudhaj Muqtarah Liltanabiw Bitaeathur Almunshat Almasrifiat Aleamilat Fi Filastin - Dirasat Tatbiqiat. Majalat Jamieat Alnajah Lil'abhath (Aleulum Al'iinsaniat). Mujalad 25 (4). 2010. Alsafahat: 849 - 878.
11. Eabd Alghufar, Hanfi. 'Iidarat Almasarif (Alsiyasat Almasrifiat -Thalil Alqawayim Almaliat -Alijawanib Altanzimiat Fi Albunuk Altijariat Wal'iislamiati. Altibeat Al'uwalaa, Aldaar Aljamieiat, Masr. 2008.
12. Ealay; Kunan. Faeiliat Aistikhdam Altahlil Aleinqudii Waltahlil Altamyiziu Fi Altahaquq Min Aldalalat Altamyiziat Liaikhtibarat Aldhika' Walshakhsia (Draasat Maydaniat Mqarnt Fi Muhafazat Dimshq). Risalat Majstayr. Jamieat Dimashq - Suriat. Kuliyat Altarbiati. Qism Alqias Waltaqwim Altarbawii Walnafsi. 2015. Alsafahat: 36-39.
13. Alfaraa, 'Ahmad Nur Aldiyn. Tahlil Nizam Altaqyim Al'amrikii (Camels) Ka'adat Lilraqabat Ealaa Alqitae Almasrifii - Dirasat Halat Bank Filistin. Risalat Majstayra. Aljamieat Al'iislamiat - Ghazata. Kuliyat Altijarat - Qism Almuhasabat. 2009.
14. Qarishi, Muhamad Jumuei. Taqyim 'Ada' Almuasasat Almasrifiat - Dirasat Halatan Limajmueat Min Albunuk Aljazayiriat Khilal Alfatrat 1994 - 2000 Aljuz' Al'awla. Majalat Albahith. Eadad 03. 2004. Alsafahat 98-95.
15. Matr, Juhad. Namudhaj Muqtarah Liltanabiw Bitaeathur Almunshat Almasrifiat Aleamilat Fi Filastin - Dirasat Tatbiqiati. Risalat Majstayr. Aljamieat Al'iislamiat - Ghazata, Kuliyat Altijarat. Qism Almuhasabat Waltamwiul. 2010. Safhat: 105.
16. Alnaasiru, Banati. Taqyim Al'ada' Almalii Lilmasarif Alkhasat Fi Suriat Biastikhdam Muashirat Cael. Risalat Majstayr. Jamieat Hulba. Kuliyat Alaiqtisad - Qism Aleulum Almaliat Walmasrifiat.
17. Alnaeimi, Saed Allh. Taqyim 'Ada' Almasarif Biastikhdam 'Unmudhaj Patrol Dirasatan Tahliliat Lieayinat Min Almasarif Al'ahliat Aleiraqiati. Jamieat Takrit. Kuliyat Al'iidarat Walaiqtisadi. Majalat Tkryt Lileulum Al'iidariat Walaiqtisadiati. Mujalad 3. Aleadad 39. 2017. Alsafahat: 319-351.
18. Alhabil, Nuhad. Qias Alkafa'at Almasrifiat Biastikhdam Namudhaj Hada Altakalifat Aleashwayiyat Sfa - Dirasatan Tatbiqiatan Ealaa Almasarif Almahaliyat Fi Filastin. Risalat Majstayr. Aljamieat Al'iislamiat - Ghazata. Kuliyat Altijarati. Qism Almuhasabat Waltamwiul. 2013.
19. Hunawi, Wayil. Tahlil Almuhadadat Alddakhiliat Lirabhiat Almasarif Altijariat Almudrajat Fi Suq Dimashq Lil'awraq Almaliat Khilal Al'azmat - Dirasat Tatbiqiat. Majalat Jamieat Albueth. Almajalad 39. Aleadad 32. 2017. Alsafahat: 39-84.
20. Damascus Stock Exchange. Annual Report 2019. 2020.

21. Al Mashhour, O. F., Asalie, M. I., Abd Aziz, A. S., & Mohd, N. A. An Overview Of The Banking System In Syria After A Decade Of Unrest. International Journal Of Law. Government And Communication. 5 (19). 2020. 68-84. Doi: 10.35631/Ijlgc.519005.
22. Aldeen, K., Herianingrum, S., & Al Agawany, Z. Islamic Vs. Conventional Banks In Syria: Analysis On Financial Performances. *Shirkah: Journal Of Economics And Business*. *5*(1). 2020. 1. Doi: 10.22515/Shirkah.V5i1.291
23. Aspal, P. K., & Dhawan, S. Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance Of Banking Sector: A Theoretical Perspective. International Journal Of System Modeling And Simulation. 1(3). 2016. 10-15.
24. Lall; Madhuriama, Agarwal; Ravi. A Camel Model Analysis Of Select Public Sector Banks In India. Epra International Journal Of Economic And Business Review. Volume – 5. Issue- 4. 2017. Pp: 153-162.
25. Hamza, Syed; Khan, Ejaz. Effect Of Banking Sector Performance In Economic Growth: Case Study Of Pakistan. Journal Of Applied Environmental And Biological Sciences. 4(7s). 2014. Pp: 444-449.
26. Omar Masood, Shahid Mohammad Khan Ghauri And Bora Aktan. Predicting Islamic Banks Performance Through Camels Rating Model. Banks And Bank Systems (Open-Access). 11(3). 2016. Pp: 37-43, Doi:10.21511/Bbs.11(3).2016.04
27. Rozzani, Nabilah; Abdul Rahman, Rashidah. Camels And Performance Evaluation Of Banks In Malaysia: Conventional Versus Islamic. Journal Of Islamic Finance And Business Research. Vol. 2. No. 1. September. 2013, Issue. Pp. 36 – 45.